

ختل الزراعة أهمية بالغة في تحقيق الأهداف المعنية بتخفيض أعداد الفقراء في العالم. فما تزال الزراعة هي القطاع الإنتاجي الأكثر أهمية في معظم البلدان المنخفضة الدخل، قياسا على نصيبها من إجمالي الناتج المحلي في أغلب الحالات ومن حيث عدد الأفراد المشتغلين بالزراعة في كل الحالات تقريبا. ويعتبر النمو الواسع النطاق في الدخل المتأتي من الزراعة، في البلدان التي تشكل فيها الزراعة نصيبا كبيرا من إجمالي العمالة، عاملا أساسيا لتحفيز النمو في الاقتصاد ككل. بما في ذلك القطاعات غير الزراعية القائمة ببيع منتجاتها وخدماتها لسكان المناطق الريفية. وقد أوضحت الأبحاث أن كل دولار ناتج عن زيادة المنتجات الزراعية المباعة خارج نطاق المنطقة المحلية في البلدان الأفريقية الفقيرة يؤدي إلى توليد دولار آخر لصالح النمو الريفي المحلي من الإنفاق المحلي الإضافي على الخدمات، والصناعات التحويلية المحلية، ومواد التشييد والبناء، والأغذية الجاهزة.

وقد استمر النمو الزراعي بمعدل متسارع في الآونة الأخيرة نتيجة للتعاون الإستراتيجي المتجدد في أوساط المجتمع الدولي. وقد قامت المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بتقديم اعتمادات بلا فوائد ومنح إلى البلدان الأشد فقرا في العالم، بتقديم مساهمات كبيرة لدعم ذلك الاتجاه في البلدان الأشد فقرا، وخاصة في أفريقيا. بفضل وجود تلك المجموعة المنسجمة والفريدة من نوعها من الموارد المالية والخبرات الفنية والمساندة لتحسين السياسات. كما قامت المؤسسة الدولية للتنمية أيضا بتعزيز الاستفادة من الخبرات الكبيرة في مواجهة التحديات الناشئة في هذا القطاع بسبب كل من الفرص الجديدة - مثل الأسواق المتنامية للمنتجات المدارية العالية القيمة، والتهديدات الجديدة - مثل إنفلونزا الطيور.

ويعد الدور المستمر للمؤسسة الدولية للتنمية كشريك فعال في الزراعة دورا بالغ الأهمية ليس بالنسبة لتحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة فحسب بل لمساندة التوزيع المنصف والعاقل للفوائد والمزايا المترتبة على ذلك أيضا.

مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية

زيادة الإقراض

الشكل البياني). وترتبط فئة "الزراعة العامة" إلى حد كبير بالإقراض في هذا القطاع عن طريق اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء (PRSCs) وغيرها من برامج الإقراض المتعدد القطاعات المعني بسياسة التنمية.

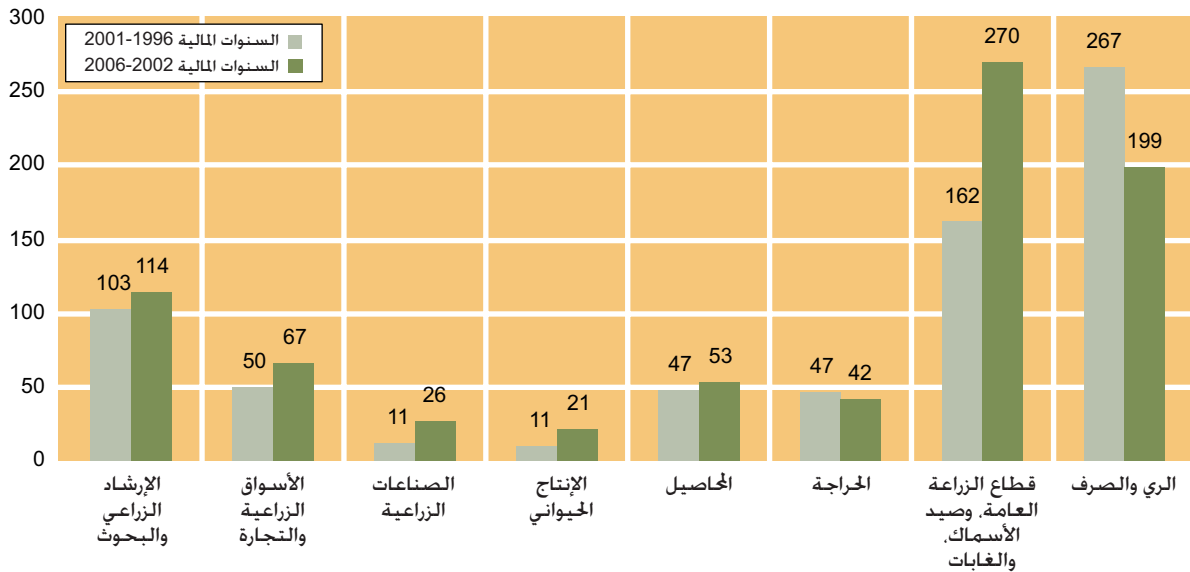
تعزيز النمو الزراعي

يصبح التأثير الإيجابي للمساعدات التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية إلى قطاع الزراعة تأثيراً واضحاً وملحوظاً لدى مقارنة الأداء الكلي لهذا القطاع في البلدان الأعضاء في المؤسسة التي تقتض لأغراض الزراعة بمثله الخاص في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية التي لا تحصل على قروض لأغراض الزراعة. ومن الطبيعي أن تتأثر هذه النتائج بالإجراءات والفعاليات التي تتجاوز نطاق تأثير البنك الدولي. بما في ذلك الإجراءات والفعاليات الخاصة بالحكومة المعنية والمانحين الآخرين. وربما يكون هناك ما يسميه خبراء الاقتصاد "التحيز في الاختيار": فالبلدان المقترضة لأغراض الزراعة سيكون لديها بصفة عامة على الأرجح موارد زراعية جيدة ناهيك عن أن احتمالية تخفيض نموها الزراعي - بصرف النظر عن الاقتراض - ستكون أكبر من مثيلتها لدى البلدان غير المقترضة.

تذبذبت مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية لقطاع الزراعة، على مدى السنوات الثماني الماضية. فيما بين 305 ملايين دولار أمريكي في السنة المالية 2000 إلى 1144 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2006، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى التقلب السنوي وإتجاه الارتفاع الكبير في الإقراض الزراعي خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من زيادة الأرقام الخاصة بالإقراض، إلا أن نصيب الزراعة من إجمالي الإقراض من قبل المؤسسة الدولية للتنمية ظل ثابتاً عند 9 في المائة تقريباً. وقد حصلت أفريقيا على أكبر نصيب من الموارد المخصصة للزراعة (47 في المائة في السنة المالية 2006-2002، مرتفعاً عن مستواه البالغ 29 في المائة في السنة المالية 1996-2001)؛ تلتها منطقة جنوب آسيا كثاني أكبر المناطق المستفيدة.

هذا ويمثل القطاع الفرعي للري والصرف والقطاع الفرعي للزراعة العامة معا قرابة 60 في المائة من التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية إلى قطاع الزراعة (انظر

التمويل الذي أتاحتها المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات الفرعية، متوسط السنوات المالية 2001-1999، والسنوات المالية 2006-2002 (مليون دولار أمريكي)



مرضية) قياسا على السنوات المالية 1999-2001 (حيث لم يحصل سوى 59 في المائة فقط من الاستثمارات على تقديرات مرضية).

وتزامن هذه النتيجة مع ازدياد الشواغل الإستراتيجية في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية بسبب ضعف أداء المشروعات الزراعية بوجه عام في أوائل ومنتصف فترة التسعينيات؛ واتساع نطاق إدراك أن الزراعة تحتل أهمية خاصة فيما يتعلق بالنمو وتخفيض أعداد الفقراء في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية. وقد أدى هذان العاملان معا إلى نشوء حلقة حميدة من الحوار الإستراتيجي والمشروعات المحسنة.

وفي عام 1997، قام الخبراء العاملون في مجال التنمية الريفية في البنك الدولي بالمساعدة في إعداد مسودة ورقة إستراتيجية قطاعية بعنوان "التنمية الريفية: من الرؤية إلى العمل". كما تواصل الحوار الإستراتيجي في المناطق المختلفة بعد مصادقة البنك الدولي في السنة المالية 2002 على إستراتيجية "التنمية الريفية: الوصول إلى الفقراء في المناطق الريفية" التي شددت على أهمية الحاجة إلى تحسين نوعية الإقراض من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة، وتحسين العمل

إلا أن وضع الزراعة الأفضل في البلدان المقترضة يعد بالضرورة مؤشرا - وإن لم يكن كافيا - على حدوث التأثير الإيجابي. وعلى أية حال، فإن البلدان التي حصلت على اعتمادات للزراعة قد حققت بصورة إجمالية نمو اقتصاديا بوتيرة أكثر سرعة إلى حد كبير بالإضافة إلى أن نمو الإنتاجية الزراعية للعامل أكبر من مثيله في البلدان التي لم تحصل على اعتمادات للزراعة. وتتفق النتائج الواردة في الجدول مع الرأي القائل بأن الإقراض من المؤسسة الدولية للتنمية يؤدي إلى تعزيز النمو الزراعي. حتى وإن كانت هذه النتائج ظنية وغير قاطعة في دلالتها.

تحسين النتائج عن طريق الحوار الإستراتيجي

أظهر استثمار المؤسسة الدولية للتنمية لجأها تصاعديا عاما من السنة المالية 1999 إلى السنة المالية 2006، وهو ما يسير على التوازي مع التحسن العام في إقراض الزراعة وفي نوعية الإجراءات التدخلية. وطبقا للتقييم الذي أعدته مجموعة التقييم المستقلة في البنك الدولي، فإن التحسن المطرد كان أمرا ملحوظا في أداء الاستثمارات التي أغلقتها المؤسسة الدولية للتنمية بالنسبة لقطاع الزراعة في السنوات المالية 2002-2006 (حيث حصلت نسبة 90 في المائة منها على تقديرات

نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي¹ مقابل النمو في القيمة المضافة من الزراعة للعامل في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية التي حصلت على اعتمادات لأغراض الزراعة² والتي لم تحصل على اعتمادات لأغراض الزراعة، في الفترة 1993-1995 إلى 2001-2003 (بالنسبة المئوية، في السنة)

النمو	بلدان المؤسسة الدولية للتنمية التي حصلت على اعتمادات لأغراض الزراعة N=593	بلدان المؤسسة الدولية للتنمية لم تحصل على اعتمادات لأغراض الزراعة N=184
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الكلي (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2000) ³	3.1	0.4
القيمة المضافة من الزراعة للعامل (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2000) ⁴	3.3	-0.6

1. معدلات النمو السنوي المركب بين النقاط الوسطية لتوسطات ثلاث سنوات.
 2. تشمل على جميع البلدان التي كانت لديها مشروعات نشطة في الزراعة بتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية خلال الفترة الزمنية المحددة.
 3. البيانات غير متوفرة بشأن 3 من 62 بلدا من بلدان المؤسسة حصلت على اعتمادات لأغراض الزراعة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية وبلد واحد من 19 بلدا بدون اعتمادات زراعية من المؤسسة.
 4. البيانات غير متوفرة بشأن 6 من 62 بلدا من بلدان المؤسسة التي حصلت على اعتمادات لأغراض الزراعة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية و 3 من 19 بلدا لم تحصل على اعتمادات لأغراض الزراعة من المؤسسة.
- المصدر: مؤشرات البنك الدولي، 2005.

المشروعات الناجحة في أفريقيا

حقق البنك الدولي عددا من النجاحات في عمليات قطاع الزراعة التي تقوم بتمويلها المؤسسة الدولية للتنمية. ونسلط الضوء هنا على ثلاثة من المشروعات المستكملة بنجاح في أفريقيا.

أدى مشروع مساندة هيئة الري في مالي إلى مساعدة الحكومة على إصلاح هيئة الري. وإعادة تأهيل هياكل الري وخطتها. وإصلاح السياسة الزراعية (خبر سوق الأرز وإصلاح نظام حيازة الأراضي). ونتيجة لذلك. تم إنجاز التحرير المستدام لتجارة الأرز وأسواقه. كما تمت إعادة هيكلة هيئة الري واستعادة سلامتها وصحتها المالية. وأدى تخفيض تكاليف ضرب الأرز إلى توفير مبلغ 1.6 مليون دولار أمريكي للحكومة سنويا. بالإضافة إلى خفض تكلفة ضرب الأرز بالنسبة للمزارعين والمستهلكين بما مقداره 6 ملايين دولار أمريكي في السنة. وقد زاد معدل تحصيل رسوم المياه من 60 إلى 97 في المائة. مع إبقاء رسوم المياه في المناطق التي تم فيها التحصيل على أن يتم إنفاق ما لا يقل عن نصف هذه الحصيلة على أعمال الصيانة. وزاد المحصول من 1.8 إلى 5.5 طن متري للهكتار. بينما ارتفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بما مقداره 70 دولارا أمريكيا سنويا في منطقة المشروع. وأدى نجاح هذا المشروع إلى قيام مانحين آخرين بتمويل المزيد من الأراضي المروية المحيطة في شرائح متتالية - وأدت استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية إلى استقطاب استثمارات إضافية نسبتها 250 في المائة من قبل مانحين آخرين.

كما أدى مشروع مساندة البرنامج الوطني لخدمات الإرشاد والبحوث الزراعية في الكاميرون إلى تقوية منظمات المنتجين وتحسين الائتمانات والمستلزمات الزراعية وخدمات التسويق عن طريق تسهيل الروابط بين هذه المجموعات. ومقدمي الخدمات المالية. والقطاع الخاص. كما ترتب على هذا المشروع إنشاء شبكة قوامها 58,699 جماعة اتصال تمثل 50 في المائة على الأقل من عائلات المزارعين (مقابل 15 في المائة قبل تنفيذ المشروع) من أجل ربطها بنظام البحوث والإرشاد الزراعي. وقد نشأت. نتيجة لذلك. زيادات في الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل الرئيسية - فعلى سبيل المثال زاد محصول الذرة من 1.3 إلى 2.9 طن للهكتار. بينما ارتفع محصول الكسافا (المنيهوت) من 3 إلى 13 طنا للهكتار. وأظهر تقييم المستفيدين أن 93 في المائة من النساء في منطقة المشروع قد حصلن على مساعدات في إطار هذا المشروع. والجدير بالذكر أن حوالي 40 في المائة من المشروعات الفرعية المنفذة كانت موجهة خصيصا لتلبية احتياجات النساء. أي بزيادة بنسبة 30 في المائة عن المستوى المتوقع في مرحلة تخطيط المشروع.

أما مشروع إدارة الموارد الطبيعية المعتمدة على مياه الأمطار في موريتانيا فأدى إلى إعادة زراعة الغابات وحماية الأرض المشاع. وخفض خسائر إنتاج المحاصيل المحلية بنسبة 30 في المائة. وزيادة محصول السرغوم (الذرة البيضاء) - وهو المحصول الرئيسي المعتمد على مياه الأمطار - عن طريق تنفيذ استثمارات للحفاظ على التربة والمياه. والنثر الجوي لبذور استنبتات الأشجار. وإصلاح وحماية سدود احتجاز المياه وحفظها. وقد أظهر تحليل الأثر أن المحصول بلغ في المتوسط 800 كيلوغرام للهكتار نتيجة لتنفيذ المشروع مقابل 100 كيلوغرام للهكتار في حالة عدم وجود المشروع. وأدت زيادة فرص الجني المستدام لمحصول الصمغ العربي إلى تباطؤ ملموس في هجرة الرجال للخارج في بعض القرى. كما استفادت النساء من تسهيل الوصول إلى مصادر المياه نتيجة لتنفيذ بعض المشروعات الفرعية. علاوة على الحصول على دخل نقدي من استغلال الحدائق في القرى وتشغيل أكشاك بيع السلع والمنتجات في الأسواق.

تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية إلى قطاع الزراعة بمقدار الضعف تقريبا بعد تبني إستراتيجية ريفية جديدة (حيث ارتفعت تلك القروض من متوسط سنوي قدره 59 مليون دولار أمريكي في السنوات المالية -2001-1997 إلى 109 ملايين دولار أمريكي سنويا في السنوات المالية 2002-2006). وينطوي هذا الأمر على أهمية بالغة بالنسبة للأنشطة الزراعية من جانب أصحاب الحيازة والملكية الزراعية الصغيرة حيث تمس الحاجة إلى منظومة متضاعفة ومتعددة من الإجراءات التدخلية اللازم إجراؤها بصورة متتابعة لتمكين المزارعين من زيادة الإنتاج وبيع المنتجات في أسواق زراعية آخذة في التوسع لكنها تتسم بارتفاع الطلب.

التحليلي المسبق. مع التركيز على النوعية من البداية عن طريق إدارة المعرفة الإستراتيجية والتركيز بشكل واضح وصريح على توسيع نطاق النجاح المتحقق وتعظيمه.

النهج الشامل الطويل الأجل

تكمّن الميزة النسبية للمؤسسة الدولية للتنمية في قدرتها الفريدة على تدعيم مساندةها المالية بآليات أخرى مصممة لتعزيز التركيز الإستراتيجي. وبناء القدرات. والتنمية المشتملة لجميع الفئات. وتنسيق الاستثمار وأنشطة إصلاح السياسات في البلدان المتعاملة مع المؤسسة. وقد زادت قروض سياسة التنمية التي

إعداد الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتنمية الريفية (NRDS). مع انعقاد القصد والنية على أن تؤدي تلك الإستراتيجيات إلى التأثير الإيجابي على إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء (PRSP) وإستراتيجيات المساعدة القطرية (CAS) في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية. وبهذه الطريقة، تضطلع إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء بتوفير صلة ربط رئيسي بين إستراتيجية البنك الدولي المعنية بالتنمية الريفية والبرامج المنفذة على المستوى القطري. ومنذ التصديق على "إستراتيجية الوصول إلى الفقراء في المناطق الريفية"، قام 43 بلدا متعاملا مع المؤسسة الدولية للتنمية بإتمام إعداد إستراتيجيات وطنية للتنمية الريفية، التي تمت مساندها إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المساهمات التحليلية الرئيسية.

العمل عبر القطاعات المختلفة. لقد أثبت العمل القطاعي المعني بالقوى الدافعة لنمو المناطق الريفية في نيكاراغوا أن تحسين الطرق الريفية هو أمر ضروري للربط بين المزارع والأسواق، فضلا عن الحاجة إلى التعليم والخدمات الصحية ليس من أجل تحسين الرفاهية بشكل مباشر بل لزيادة الإنتاجية الزراعية أيضا وتيسير قدرة الأيدي العاملة على التمتع بحرية الانتقال. كما وجدت الأبحاث في بنغلاديش أن مشروعات تحسين طرق معينة قد أحدثت زيادة بنسبة 27 في المائة في الأجور الزراعية وزيادة بنسبة 11 في المائة في الاستهلاك الفردي. ولعل خبرات المؤسسة الدولية للتنمية في مناطق متعددة، وفي ظل مجموعة عريضة ومتنوعة من الأحوال الطبيعية المتسمة بالصعوبة في أغلب الأحيان، تسمح لها بأداء دور فريد من نوعه لتعزيز التداؤب والتنسيق فيما بين القطاعات.

الرؤية البعيدة المدى. تعتبر المؤسسة الدولية للتنمية واحدة من أكبر الجهات القائمة بتقديم موارد للتنمية الزراعية، فضلا عن تمتعها بالقدرة على الإقراض المتعدد السنوات. وتحظى المؤسسة أيضا بالدعم الناتج عن القدرة المؤسسية القوية على الاستفادة من الدروس المستخلصة، والرصد والتقييم، وتحليل السياسات، والمساعدات الفنية التي يشمل نطاقها الرحب العالم النامي بالكامل. أما والحال كذلك، فإن المؤسسة الدولية للتمويل تعتبر في وضع جيد يتيح لها تشجيع الحوار بشأن أجندة التنمية الأطول أجلا والجمع بين الأطراف المتعددة من أصحاب المصلحة المباشرة والمناحين لتنسيق برامج التنمية وإستراتيجيات المساعدة.

ونظرا لأن بلدان المؤسسة الدولية للتنمية تعتمد بصورة مكثفة على الموارد الطبيعية في تحقيق تنميتها، فإن إدماج الكثير من القطاعات في إستراتيجيات التنمية الريفية المتسقة يمنح المؤسسة القدرة على التأكد من أن الاستخدام التراكمي المجمع للموارد الطبيعية من قبل القطاعات المختلفة - والآثار الخاصة بكل منها على الموارد الطبيعية - هو استخدام مستدام من الناحيتين الاجتماعية والبيئية.

تأثير على نطاق البلد بأكمله. يتمثل أحد مكامات القوى الدافعة الأربعة الرئيسية لوثيقة إستراتيجية الوصول إلى الفقراء في المناطق الريفية في مساندة

إستراتيجيات التنمية الريفية الوطنية المنجزة في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية في السنوات المالية 2006-2002	
أفريقيا	بن، وليسوتو، والنيجر، ونيجيريا، وسيراليون، وتنزانيا، وأوغندا، وتوغو، ومدغشقر، والكاميرون، وموزامبيق، وزامبيا، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي*، وأنغولا
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	منغوليا، وفيتنام، وبنابوا نيو غينيا*، وكمبوديا
أوروبا وآسيا الوسطى	ألبانيا*، ومولدوفا، وأوزبكستان*، وجمهورية قيرغيز، وصربيا*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	بوليفيا*، ونيكاراغوا، وهاتي
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	اليمن
جنوب آسيا	سري لانكا، ونيبال، والهند*، وبنغلاديش

* تشير إلى "البلدان الخليفة" التي تقترض من كل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. المصدر: البنك الدولي، وحدة الزراعة والتنمية الريفية.

مشروعات البيئة تحقق نتائج زراعية جيدة

قام مشروع إدارة حوض نهر تنزانيا والري لصغار الملاك الزراعيين بمعالجة الشواغل البيئية المرتبطة بالمياه على المستوى الوطني. حيث ركز المشروع على مشكلات محددة في أكبر حوضين. فقد استهدف هذا المشروع تحسين الحصول على المياه واستخدامها من جانب صغار الملاك الزراعيين المحدود الدخل في 15 برنامجا للري عن طريق تحسين إدارة المياه. ورفع مستوى البنية الأساسية. وتحسين مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة في إدارة المياه. وتشتمل الجوانب البارزة الأخرى للمشروع على زيادة الناتج الزراعي بمقدار الضعف لأكثر من 5000 أسرة وارتفاع دخل الأسر المعيشية بمقدار ثلاثة أضعاف. وقد حصل 1,674 مزارعا على التدريب في برنامج إدارة المياه. وأساليب إنتاج المحاصيل. والصناعات الزراعية. والإدارة المالية ومهارات القيادة. كما زاد محصول الأرز بأكثر من الضعف في المتوسط في مناطق المشروع.

وفي السنغال. تبنى مشروع الوقود الخشبي المستدام منهجا شاملا لمعالجة جانبي العرض والطلب على الوقود الخشبي. وأثبت هذا المشروع إمكانية تحقيق استقرار إنتاج وتسويق أنواع وقود الكتلة الإحيائية التقليدية. مع القيام في نفس الوقت بمكافحة إزالة الغابات. والإسهام في الحفاظ على النظام الإيكولوجي وزيادة دخل القرى. وفي نهاية المشروع في عام 2004. كان أكثر من 20 في المائة من استهلاك الوقود الخشبي في السنغال مستمدا من غابات تتم إدارتها بطريقة مستدامة. وقد زادت هذه النسبة إلى 50 في المائة في الوقت الحالي بعد استحداث قطع الأخشاب بطريقة مستدامة مراعية للبيئة في برنامج مدته ثماني سنوات قائم على نظام تعاقب النوبات.

كما تم تنفيذ مشروعين لإصلاح هضبة اللوس في الصين التي تعاني من التدهور الشديد. وذلك باستخدام برنامج من أكبر البرامج الموجودة في العالم لمكافحة تآكل التربة بهدف تحويل هذا الجزء الفقير من الصين إلى منطقة للإنتاج الزراعي المستدام. وقد بلغ عدد الذين تم انتشالهم من براثن الفقر أكثر من 2.5 مليون نسمة في أربع من أشد المقاطعات فقرا في الصين. وقد تضاعف دخل المزارعين نتيجة لاستحداث الممارسات الزراعية المستدامة علاوة على تنوع فرص العمل وإعادة تنشيط البيئة المصابة بالتدهور. واشتملت الجوانب الرئيسية الأخرى في المشروع على حماية الموارد الطبيعية. وتأمين الإمدادات الغذائية؛ ومساهمة المشروع بصورة ملموسة في إعادة هيكلة القطاع الزراعي. بل تم أيضا خلال دورة حياة المشروع استعادة التوازن الإيكولوجي في مساحة شاسعة كان يرى الكثيرون أن المساعدة على إصلاحها تمثل حالة مستعصية خارج حدود المستطاع.

الشراكة العالمية

العالمية. وللتصدي لمعالجة الأزمة العالمية لمصائد الأسماك البحرية. قام البنك الدولي بالتعاون مع المانحين الرئيسيين وأصحاب المصلحة المباشرة بإنشاء البرنامج العالمي المعني بمصائد الأسماك (PROFISH) من أجل تحسين سبل كسب العيش المستدام في قطاع مصائد الأسماك

يتم تعزيز تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات المانحة المختلفة في التنمية الريفية في البلدان الأشد فقرا في العالم. من بين وسائل أخرى. عن طريق برنامج الجهات المانحة العالمي المعني بالتنمية الريفية. ويقوم هذا البرنامج حاليا ببذل جهود رائدة في مجالات التنسيق تمشيا مع "إعلان باريس بشأن فعالية المعونات" في أربعة من بلدان المؤسسة الدولية للتنمية - هي بوركينا فاسو. وكمبوديا. ونيكاراغوا. وتنزانيا. كما يقوم البنك الدولي أيضا بمساندة المنافع العامة العالمية المرجحة من خلال توفير التمويل والتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR).

المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)

المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية عبارة عن تحالف إستراتيجي بين بعض البلدان ومنظمات إقليمية ودولية ومؤسسات خاصة من أجل دعم ومساندة المراكز الزراعية الدولية المتعاونة مع أنظمة البحوث الزراعية الوطنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وعمل هذا التحالف على النهوض بالبحث العلمي والأنشطة المرتبطة بالأبحاث في مجالات الزراعة. والحراجة والغابات. ومصائد الأسماك. والسياسات. والبيئة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية.

كما أن تنمية الجهود القطرية للوصول إلى الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية تلقى الدعم والمساندة من جانب برنامج تطوير المعايير والتجارة الذي ساعد في إنشائه البنك الدولي ويقع مقره في منظمة التجارة

هذه الحلقات التدريبية على الاستفادة من التجارب والخبرات المكتسبة من الأنشطة التي تمويلها المؤسسة الدولية للتنمية ثم على الخبرات الخارجية في الآونة الأخيرة.

استشراف آفاق المستقبل

النمو المعتمد على الزراعة يظل مفتاح النجاح بالنسبة لبلدان المؤسسة الدولية للتنمية

لقد تمكنت معظم البلدان المتوسطة الدخل من الخروج من فئة البلدان المنخفضة الدخل ووضعية البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية عن طريق التحول الزراعي. فقد سمح هذا التحول بتوفير رأس المال، والأغذية، والنقد الأجنبي، وتدفقات الأيدي العاملة اللازمة للزيادة المستمرة والواسعة النطاق للأنشطة غير الزراعية الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة في المدن - مثلما حدث في الصين والهند في الماضي غير البعيد، وكوريا واليابان والولايات المتحدة قبل فترات أطول أمداً.

حدوث التغيرات الهيكلية الطويلة الأمد

من الأهمية بمكان، والقطاع الخاص يمضي في مواصلة تعبئة الموارد اللازمة للاستفادة من الفرص الجديدة، أن يتم العثور على الطرق التي من شأنها تيسير تضمين الفقراء في المناطق الريفية في الخطط الموضوعية. وفي نفس الوقت، تعتبر استثمارات القطاع العام أصغر حجماً في الوقت الحالي، ويتم توجيهها في أغلب الأحيان

وإحراز تقدم ملموس بشأن تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (WSSD). ويتعاون البنك، في مجال الحراجة والغابات، مع التحالف العالمي للغابات من أجل تحسين أنشطة الشراكة بهدف زيادة التمويل المتاح وتحسين أسلوب إدارة الحكم وإحداث تأثير إيجابي لأنشطة قطاع الغابات. وأخيراً، يلعب البرنامج التعاوني بين البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دوراً مهماً في النهوض بالتنمية الزراعية في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية من خلال تقديم المساندة الفنية المشتركة لعمليات الاستثمار والاستفادة من الدروس المستخلصة، بما في ذلك المبادرة الرامية إلى إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في العمليات الزراعية.

الدروس المستفادة

استثمر البنك الدولي جهداً كبيراً للاستفادة من الدروس المستخلصة من الإستراتيجيات السابقة وانعكاس فوائده هذه الدروس في الأعمال الحالية.

وقد أدى تحسين نوعية وتأثير العمليات إلى وضع خطط لتحسين حافظة المشروعات الريفية؛ وتعيين مديري الحافظة؛ والتأكيد على أهمية حسن التوقيت؛ والاستعراض الإداري الوثيق للتقدم الذي أحرزته المشروعات وتقارير الإنجاز؛ وعدد متزايد من الدورات التدريبية المعنية بمساندة تحسين الجودة النوعية (الحلقات التدريبية) من أجل مساعدة الموظفين على تحسين وضع المفاهيم وإنجاز التصميم الفني للمشروعات الزراعية والريفية. وتعتمد

التنمية الزراعية العائدة بالنفع والفائدة على الفقراء

لقد تم تضمين النتائج السابقة لعملية التعلم بإيجاز غير محل في إستراتيجية البنك الدولي الصادرة عام 2002 بعنوان "إستراتيجية التنمية الريفية: الوصول إلى الفقراء في المناطق الريفية"، التي شددت على أهمية العناصر التالية للنهج الإستراتيجي المساند للتنمية الزراعية لصالح الفقراء:

- مراعاة حقيقة أن الزراعة قوة دافعة ومدفوعة بالبيئة العامة للسياسات الاقتصادية.
- الاستثمار في تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال التطبيقات العلمية.
- تحقيق القيمة المضافة عن طريق تشجيع التنوع للحصول على سلع ذات قيمة أكثر ارتفاعاً حتى يزداد الطلب عليها بشكل سريع.
- الانتقال من التركيز على السلع الأولية إلى إضافة القيمة في سلسلة التوريدات بأكملها.
- البناء على مواطن القوة المتعددة للأنواع المختلفة من المزارع.
- تعبئة جوانب القوة لدى المجموعة المتنوعة من الشركاء مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإدارة الحكومية المحلية.

- **ثورة الإنتاج الحيواني.** انتقلت البلدان النامية ككل من إنتاج واستهلاك 36 في المائة من اللحوم في العالم في أوائل فترة الثمانينيات إلى أكثر من 60 في المائة في الوقت الحاضر. وقد أسهم ذلك في تحسين سبل كسب العيش للفقراء في المناطق الحضرية والريفية. إلا أنه أدى أيضا إلى خلق تهديدات رئيسية للبيئة والصحة العامة. فترية المائيات، التي تشهد نموا يبلغ في المتوسط 10 في المائة سنويا منذ منتصف الثمانينيات، تمثل الآن أكثر من 40 في المائة من الاستهلاك العالمي من الأغذية المجهزة من الأسماك. وبصفة أكثر عمومية، فإن الطلب على الزراعة المرتفعة القيمة - الحيوانات الحية ومنتجاتها، ومصائد الأسماك، ومنتجات البستنة - يعد أخذًا في النمو بوتيرة أسرع من سكان المناطق الريفية في البلدان النامية. ومن ثم فإن هناك إمكانية حقيقية لوضع إستراتيجيات ريفية كثيفة الاستخدام للعمالة ويمكنها أن تؤدي إلى حد كبير إلى تحسين سبل كسب العيش. إلا أن الطلب على السلامة والجودة النوعية ينطوي أيضا على تهديدات بإقصاء أصحاب الحيازة والملكية الزراعية الصغيرة من القطاعات التي كانت خاضعة لهيمنتهم بصورة تقليدية إذا لم يتم تنفيذ الإجراءات التدخلية ذات الأهداف الموجهة بدقة التي من شأنها مساعدتهم على استيفاء المتطلبات الجديدة للأسواق المتنامية.
- **الأمراض الناشئة:** لا تعتبر إنفلونزا الطيور أول مرض حيواني يصيب الإنسان ويهدد صحته واقتصادات البلدان. ولن يكون الأخير. إذ يتعرض الناس في العالم في كل عام للتهديدات الناجمة عن الأمراض الناشئة المرتبطة بالحيوانات - مثل فيروس نيباه، ومرض جنون البقر (ورم الدماغ الأسفنجي الذي يصيب البقر)، والالتهاب التنفسي الحاد المفاجئ (سارز)، ووباء إنفلونزا الطيور عالية الإضرار. وتعتبر المؤسسة الدولية للتنمية شريكا رئيسيا في جهد دولي لمكافحة إنفلونزا الطيور. وتعمل المؤسسة على تقوية القدرات المؤسسية في البلدان الأعضاء من أجل التنسيق والرصد، وتنفيذ التدابير الملائمة لاحتواء التهديدات الحالية الناشئة من الأمراض التي تصيب الحيوانات والوقاية منها وجنبتها في المستقبل.
- **الوقود الحيوي.** قد يحمل الوقود الحيوي بين طياته وجوانبه إمكانات للفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة أمام بلدان المؤسسة الدولية للتنمية. ولكن أنواع هذا الوقود تشكل أيضا تحديات ماثلة أمام الاستخدام المستدام للأراضي، والمياه، والغابات، وجاراتها، والجدير بالذكر أن اتخاذ قرارات متممة بفعالية التكلفة بشأن استثمارات الوقود الحيوي والسياسات الخاصة به سوف يتطلب وجود إستراتيجية واضحة والاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة.
- **تقدم التكنولوجيا البيولوجية** بالمثل آمالا خدو الجميع بشأن تحسين الإنتاجية الزراعية والآثار البيئية في ظل كل من النظم المكثفة والبيئات الجهدية (مثل الجفاف، والآفات)، كما أنها تبشر بالخير فيما يتعلق بالأساليب البيولوجية لإضافة المغذيات إلى الأطعمة من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. إلا أن التكنولوجيا البيولوجية تنشئ الحاجة أيضا إلى ضمان السلامة البيولوجية ووجود أنظمة لتتبع مسار المنتجات من أجل الامتثال لمعايير السلامة في الأسواق الزراعية المختلفة.
- **سوف تستمر إغانات التجارة الزراعية** في تشكيل محور تركيز لدى منظمة التجارة العالمية والمحافل التجارية الأخرى. وسوف يقوم البنك الدولي بمساعدة البلدان على تحسين مفاوضاتها التجارية واستيفاء المعايير المعنية بحماية صحة الإنسان والنبات الموضوعة من قبل البلدان المستوردة.
- **قضايا المساواة بين الجنسين.** يعتبر إدراج ومراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في الزراعة أولوية كبيرة من أجل تعزيز نتائج التنمية وتعظيم الآثار الناجمة عن العمليات الزراعية.
- **يتطلب التكيف مع تغير المناخ** عملا يتسع نطاقه إلى ما هو أبعد من الطاقة النظيفة، فالزراعة المكثفة (على العكس من "الموسعة") هي التي من شأنها تحسين استخدام الأراضي المحدودة وموارد المياه الشحيحة عن طريق تحسينات التكنولوجيا. ووضع السياسات اللازمة، وتحسين القدرات المؤسسية والإدارية التي تساعد المزارعين في البلدان النامية على الحفاظ على الإنتاجية في وجه التقلبات المناخية. كما أن الآليات المبتكرة لإدارة المخاطر، مثل التأمين ضد مخاطر تغير الأحوال الجوية، من شأنها أيضا أن تساعد المزارعين على الاحتفاظ بموارد كسب عيشهم في ظل نفس الظروف السائدة.
- **من أجل وقف نضوب الموارد الطبيعية -** بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات ومصائد الأسماك البحرية - سوف تركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحسين أسلوب إدارة الحكم في البلدان واستحداث أدوات وآليات مرتكزة على أحدث ما توصل إليه العلم مثل تقديم مدفوعات مقابل الخدمات البيئية وتمويل الكربون.

عبر قنوات من خلال جماعات في المجتمعات المحلية بدلا من الحكومة المركزية أو حكومات الولايات والمقاطعات. كما أن الاستثمارات الزراعية والريفية المعنية بمكافحة الفقر وتحسين أحوال الفقراء تنطوي في أغلب الحالات على التمويل الأصغر. وتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة والمشاركة من جانب القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لإبداء الآراء ووجهات النظر. والتسويق. والأبحاث. وما يزال الدور الرسمي العام متجها صوب التيسير والتنظيم. والتصديق بدلا من التنفيذ المباشر للإنتاج. والتسويق والأنشطة الاستثمارية.

تأقلم الإقراض المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية مع تلك التحولات

على المستوى الداخلي للبنك الدولي. تؤدي هذه التحولات في منظور الجهات المتعاملة إلى زيادة الطلب على المساعدة الفنية الكثيفة المهارات التي تجمع بين الحصول على موارد الاستثمار ونقل المعرفة وبناء القدرات للاستفادة من الفرص الناشئة والتكيف مع التهديدات المتزايدة. ويترجم هذا الاتجاه إلى نمو في الطلب على الاعتمادات التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية لأغراض الزراعة.

ونظرا لاستمرار الأهمية الحيوية لقطاع الزراعة بالنسبة لسبل كسب عيش الفقراء في المناطق الريفية. فإن استمرار العولمة والتكامل الاقتصادي يحملان في جعبتهما الفرص والتهديدات في آن واحد. إذ تنشأ الفرص من الأنماط الجديدة للطلب وإمكانات الأسواق التي يُطلق عنانها التنوع الغذائي في المدن الآخذة في التوسع بشكل سريع في البلدان النامية وزيادة الكبيرة في أسواق الصادرات الجديدة للأسماك واللحوم والفاكهة الخضروات ونباتات الزينة والزهور والورود. أما التهديدات فتتسبب من زيادة المتطلبات الأساسية من حيث سلامة الغذاء والسلامة البيولوجية وحقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالصحة والجودة النوعية ومدى التعويل على السلع والخدمات. وهي معايير ضرورية للتنافس في قطاعات متنامية بوتيرة سريعة في أسواق البلدان النامية.

وتميل المشروعات الزراعية التي وافقت عليها المؤسسة الدولية للتنمية مؤخرا إلى جسد إستراتيجية البنك المعنية بالتنمية الريفية التي تستند إلى استخدام

الإنتاج الزراعي المحسن كقوة دافعة للنمو. والتنوع الاقتصادي على امتداد سلاسل التوريدات في القطاع الخاص في إطار إصلاحات السياسات والأنظمة. وتطوير البنية الأساسية. وبناء المؤسسات وتنمية القدرات والمهارات من جانب القطاع العام. وتشتمل الأمثلة الدالة على ذلك على مشروع مساندة التنمية الزراعية في زامبيا ومشروع التنوع الزراعي ومساندته في بوركينا فاسو. وبالإضافة إلى ذلك. تم صياغة مناهج جديدة لإدارة الموارد الطبيعية. مثل إستراتيجية البنك الصادرة في عام 2004 بعنوان استدامة الغابات. وتؤكد هذه الإستراتيجية الأخيرة على أهمية أنشطة المشروعات التي تقوم بتوجيه الطلب المرتفع على منتجات الغابات المدارية نحو كل من الممارسات الإيكولوجية القابلة للاستدامة وإستراتيجيات حماية سبل كسب عيش الفقراء المعتمدين على الغابات وهي إستراتيجيات قائمة على إشراك أصحاب المصلحة المعنيين. وتمس الحاجة أيضا إلى إعداد مشروعات جديدة لمعالجة "القضايا الساخنة" الأخرى التي تثيرها التهديدات والفرص الناشئة التي تواجهها الزراعة في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية.

ويتعين على المؤسسة الدولية للتنمية أن تستمر في الاستثمار. كشريك للتنمية. في أهم المنافع الدولية التي من شأنها تيسير تحسين الإنتاج الزراعي. بما في ذلك تحسين الإنتاجية وإدارة الحكم فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية لصالح ومنفعة عموم السكان. ومن الأهمية بكان. إلى جانب الإنتاج وإدارة الموارد. أن يتم مساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة على الوصول إلى الأسواق. أما تعزيز المشاركة في التنمية السريعة والمستمرة لسلاسل القيمة المرتبطة بالزراعة والموارد الطبيعية فيتطلب بناء قدرات كل من الناس الفقراء والبلدان الفقيرة من أجل استيفاء المعايير التي تزداد صرامتها بشكل مستمر والخاصة بمدى التعويل على السلع والخدمات. وتوفير الجودة النوعية. والسلامة البيولوجية. وحماية صحة الإنسان والنبات. وسلامة الأغذية. وبناء المؤسسات التي تتيح تحقيق إدراك السوق لوجود الامتثال بدرجة أفضل من حيث الأسعار الأكثر ارتفاعا وكميات المبيعات الأكبر حجما.

مايو/أيار 2007

<http://worldbank.org/ida>